S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1997/587
25 July 1997

ORIGINAL: ARABIC

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة

بناء على توجيهات من حكومتي أود أن أنقل إليكم برفقته رسالة السيد محمد سعيد الصحاف وزير خارجية جمهورية العراق المؤرخة في ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٧ والمتضمنة نماذج من الطلبات المقدمة إلى لجنة الأمم المتحدة للتعويضات ضمن المطالبات الحكومية (الفئة و) والتي تمثل مطالبات تعسفية تفتقر إلى أي سند قانوني وتهدف إلى إلحاق الضرر باقتصاد العراق وإعاقة حق شعب العراق في الحياة والتنمية.

وسأغدو ممتنا لو تفضلتم بتأمين توزيع هذه الرسالة وضميمتها رسالة السيد وزير خارجية جمهورية العراق كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) نزار حمدون
السفير
الممثل الدائم

280797 280797 97-20366

المرفق

رسالة مؤرخة ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٧ موجهة إلى الأمين العام
من وزير خارجية العراق

أود أن ألفت انتباهكم إلى بعض الطلبات المقدمة إلى لجنة الأمم المتحدة للتعويضات ضمن المطالبات الحكومية (الفئة و) التي تضمنها التقرير التاسع عشر للأمين التنفيذي إلى مجلس إدارة اللجنة المذكورة الوثيقة المرقمة "S/AC.26/1997/R.7" والمؤرخة في ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٧ حيث ورد في الفقرات من ١٨ إلى ٣٢ من التقرير مطالبات التعويض الآتية:

"١٨ - يدعي مكتب مراجعة الحسابات الكويتي أن غالبية مستخدميه لم يتمكنوا من العمل أثناء فترة الاحتلال والشهور الثلاثة التي أعقبت التحرير. ورغم هذا فقد دفع المكتب لمستخدميه الكويتيين ومستخدميه من بلدان مجلس التعاون الخليجي دون مستخدميه من غير الكويتيين ومن غير مواطني بلدان مجلس التعاون الخليجي أجورهم المستحقة بما فيها الرواتب والعلاوات عن فترة الاحتلال والشهور الثلاثة التي أعقبته ونتيجة لذلك يدعي المكتب أنه لم يحصل على فائدة مقابل دفعه لهذه الرواتب. ويذكر مكتب مراجعة الحسابات أن دفعه لهذه الرواتب والعلاوات لمواطني الكويت وبلدان مجلس التعاون الخليجي أمر ألزمته به القرارات التي اتخذها مجلس الوزراء الكويتي في ٦ أيار/مايو ١٩٩١ و ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١. وباستثناء قرارات مجلس الوزراء الكويتي لم يدع مكتب مراجعة الحسابات أنه كان يرتبط بأي التزام قانوني أو تعاقدي بالدفع والقضية المثارة هي ما إذا كان دفع المكتب لرواتب وعلاوات مستخدميه الكويتيين ومن مواطني بلدان مجلس التعاون الخليجي بناء على قرار اتخذه مجلس الوزراء الكويتي بعد التحرير يمثل خسارة ترتبت مباشرة على غزو العراق للكويت واحتلالها.

١٩ - وفي ١ تموز/يوليه ١٩٩٠ كان مكتب مراجعة الحسابات قد دفع مسبقا إيجار مبنى المكاتب الذي كان يعتزم شغله في مدينة الكويت عن الإثني عشر شهرا التالية. ولم يتمكن مكتب مراجعة الحسابات من استخدام مكاتبه المستأجرة أثناء فترة السبعة أشهر من الاحتلال العراقي والشهور الأربعة التي أعقبت التحرير. وهو الآن يطلب تعويض عن الإيجار المسبق الذي دفعه عن الأحد عشر شهرا التي لم يتمكن فيها من استخدام مكاتبه. والقضية المثارة هي ما إذا كانت خسارة استخدام المكاتب الموجودة في مدينة الكويت أثناء فترة الاحتلال وبعدها مباشرة تعد خسارة ناشئة مباشرة عن غزو العراق للكويت واحتلالها.

٢٠ - ويقرر مكتب مراجعة الحسابات أنه نتيجة لنقص المقاولين والموردين والإمدادات والتمويل بعد انتهاء احتلال الكويت فإن استكمال بناء مكاتبه الجديدة الذي كان محددا له في الأصل كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ قد تأخر حتى تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤ وبالتالي يقرر أنه اضطر الى استئجار مكاتب أثناء فترة تأخير البناء وفضلا عن ذلك يقرر مكتب مراجعة الحسابات أنه كان ملتزما بحكم شروط الإيجار بأن يدفع إيجار ثلاثة أشهر بعد استكمال بناء مكاتبه الجديدة وفضلا عن ذلك يدعي المكتب أنه نتيجة لزيادة عدد موظفيه الذين كان يمكن أن يضمهم المبنى الجديد فقد اضطر إلى استئجار أماكن جديدة ويطلب مكتب مراجعة الحسابات تعويضا عن كل هذه الإيجارات التي تحملها عقب تحرير الكويت وتشمل القضايا المثارة هنا: (أ) هل يمثل الإيجار الذي

تدفعه هيئة حكومية عن مكاتبها خسارة نشأت مباشرة عن غزو العراق للكويت واحتلالها حيث تحملت الإيجارات نتيجة التأخر في تشييد مبنى مكاتب الهيئة الحكومية بسبب ظروف سوق البناء في مدينة الكويت بعد التحرير (ب) هل الإيجار المدفوع بمقتضى إيجار تفاوضت بشأنه هيئة حكومية لمكاتب لم تستخدم فعلا يمثل خسارة نشأت مباشرة عن غزو العراق للكويت واحتلالها (ج) هل الإيجار الذي دفعته في تموز/يوليه ١٩٩٣ هيئة حكومية مقابل مكاتب إضافية تكفي النمو في عدد موظفيها يمثل خسارة نشأت مباشرة عن غزو العراق للكويت واحتلالها.

٢١ - ويدعي مكتب مراجعة الحسابات أن مهندسين من موظفيه قد اضطروا إلى إنفاق ٥٠ في المائة من وقت عملهما في الإشراف على بناء مبنى المكاتب الجديدة وبالتالي عجزا عن إنفاق هذا الوقت في وظيفتيهما النظاميتين ويذكر المكتب أنه نتيجة للتأخير في استكمال المبنى بسبب نقص المقاولين والموردين والإمدادات والتمويل في مدينة الكويت عقب التحرير فقد تحمل خسارة تقدر ٥٠ ٪ من راتبي المهندسين عن فترة التأخير والقضية المثارة هي ما إذا كانت الرواتب التي تدفعها هيئة حكومية لموظفيها الذين يشرفون على مبنى ما أثناء فترة التأخير في البناء تمثل خسارة نشأت مباشرة عن غزو العراق للكويت واحتلالها.

٢٢ - وعقب غزو العراق للكويت تحمل صاحب مطالبة هو سفير في المملكة العربية السعودية نفقات لسفره إلى مواقع مختلفة في المملكة للالتقاء بموظفي بلاده لتعريفهم بالتطورات في منطقة الخليج العربي والتخطيط لإجلائهم عن المملكة العربية السعودية والقضية المثارة هي ما إذا كانت تكلفة مثل هذه الأنشطة تمثل خسارة نشأت مباشرة عن غزو العراق للكويت واحتلالها.

٢٣ - وعقب غزو العراق للكويت اشترى أحد أصحاب المطالبات حللا وأقنعة واقية وعلبا لأقنعة الغاز وأدوية واسطوانات غاز وبطاريات وأسلاك وكشافات كهربائية وكيبلات تليفزيونية ومكيفات ولدائن وأشرطة لاصقة وأجهزة إرسال واستقبال وكتبا عن الحرب الكيميائية وأجهزة لاسلكي لسفارته في تل أبيب. كما اشترى صاحب المطالبة بطانيات ومراتب وجهاز طهي بالغاز وأضواء طوارئ لبعثته في الرياض بالمملكة العربية السعودية وقام بتركيب جهاز لاسلكي قصير الموجة في قنصليته في أبي ظبي وبعد تحرير الكويت دفع أجرة إعادة جهاز اللاسلكي ثانية إلى الوطن وبالإضافة إلى ذلك أرسل صاحب المطالبة معدات وقاية من الحرب الكيميائية وإمدادات طبية وطارئة أخرى إلى بعثاته الدبلوماسية في طهران بإيران وبغداد بالعراق ودمشق بسوريا والرياض بالمملكة العربية السعودية وقام صاحب مطالبة آخر بعمليات شراء مماثلة لسفارته في عمان بالأردن والقضية المثارة هي ما إذا كانت تكلفة مثل هذه المواد تمثل خسارة ترتبت مباشرة على غزو العراق للكويت واحتلالها.

٢٤ - وسمح أحد أصحاب المطالبات لموظفي سفارته في دمشق بسوريا وتل أبيب بإسرائيل بإجراء مكالمات هاتفية لمدة ١٠ دقائق أسبوعيا على نفقة السفارة لأسرهم في الخارج أثناء فترة احتلال العراق للكويت والمسألة المثارة هي ما إذا كانت تكلفة هذه المكالمات الهاتفية تمثل خسارة ترتبت مباشرة على غزو العراق للكويت واحتلالها.

٢٥ - وتحمل أحد أصحاب المطالبات تكلفة توفير الطعام والشراب لموظفي الأمن الذين كانوا يقومون بحراسة مقر سفيره في دمشق بسوريا أثناء فترة احتلال العراق للكويت والمسألة المثارة هي ما إذا كانت التكلفة المرتبطة بتوفير الأمن في سوريا لسفير أحد أصحاب المطالبات تمثل خسارة مترتبة مباشرة على غزو العراق للكويت واحتلالها.

٢٦ - وشكل أحد أصحاب المطالبات (فرقة عمل) بشأن العراق/ الكويت في مقر وزارة خارجيته وكانت الفرقة مسؤولة عن تنسيق إدارة وظائف الوزارة المتعلقة بالغزو وما أعقبه من نزاع مسلح ويطلب صاحب المطالبة تعويضه عن تكلفة تشغيل فرقة العمل. والقضية المطروحة هي ما إذا كان تشكيل فرقة عمل داخل وزارة خارجية لتنسيق أنشطة الوزارة الدبلوماسية استجابة للوضع في الخليج العربي يمثل خسارة نشأت مباشرة عن غزو العراق للكويت واحتلالها.

٢٧ - وأرسل أحد أصحاب المطالبات دبلوماسيين من وزارة خارجيته في بعثات للتشاور مع الحكومة الكويتية في المنفى وغيرها من الحكومات أثناء فترة احتلال العراق للكويت وهو يطلب الآن تعويضه عن النفقات التي تحملها في هذه البعثات والقضية المطروحة هي ما إذا كانت هذه التكاليف تمثل خسارة ترتبت مباشرة على غزو العراق للكويت واحتلالها.

٢٨ - ويطلب أحد أصحاب المطالبات تعويضه عن النفقات التي تحملها عن دفع أجور عمل إضافي لموظفي سفارتيه في العراق والأردن في الفترة التي أعقبت غزو العراق للكويت والقضية المثارة هي ما إذا كان دفع رواتب العمل الإضافي لموظفي السفارتين في العراق والأردن يمثل خسارة ترتبت مباشرة على غزو العراق للكويت واحتلالها.

٢٩ - وقام أحد أصحاب المطالبات بعد إجلاء دبلوماسييه من سفارته في بغداد بالعراق بإرسال هؤلاء الدبلوماسيين في بعثات قصيرة الأجل في أوروبا والشرق الأوسط ويسعى صاحب المطالبة الآن إلى تعويضه عن تكاليف السفر والإعاشة التي تحملها في إرسال دبلوماسييه في مثل هذه البعثات القصيرة إلى بلدان أخرى والقضية المثارة هنا هي ما إذا كانت تكلفة إرسال دبلوماسيين إلى بلدان أخرى بعد أن قام صاحب المطالبة بإخلاء سفارته في بغداد تمثل خسارة نشأت مباشرة عن غزو العراق للكويت واحتلالها.

٣٠ - ويطلب أحد أصحاب المطالبات تعويضه عن تكلفة إرسال أحد موظفي وزارة خارجيته لحضور تدريبات على الأسلحة الكيميائية في مدرسة الهندسة العسكرية التابعة للجيش في ليفربول بانجلترا أثناء فترة احتلال العراق للكويت والقضية المثارة هي ما إذا كانت تكلفة إرسال موظف للتدريب على الأسلحة الكيميائية في انجلترا تمثل خسارة نجمت مباشرة عن غزو العراق للكويت واحتلالها.

٣١ - وأرسل أحد أصحاب المطالبات موظفيه إلى مختلف مدن بلاده لتعريف أقارب الرهائن المحتجزين في العراق وأصحاب عملهم بحالة الرهائن وهو يطلب تعويضا عما تحمله من نفقات في الاتصال بهؤلاء الأشخاص بشأن مصير أقاربهم ومستخدميهم المحتجزين كرهائن في العراق والقضية المثارة هي ما إذا كانت تكلفة تعريف أقارب وأصحاب عمل الرهائن الذين تحتجزهم حكومة العراق تمثل خسارة نتجت مباشرة عن غزو العراق للكويت واحتلالها.

٣٢ - وقدم أحد أصحاب المطالبات أموالا لمواطنيه الذين يواجهون صعوبات مالية في الكويت بعد غزو العراق لها والقضية المطروحة هي ما إذا كان تقديم مثل هذه الإسعافات يمثل خسارة نشأت مباشرة عن غزو العراق للكويت واحتلالها."

صاحب السيادة:

إن أقل ما يمكن أن توصف به المطالبات المتقدم بيانها، هو أنها مطالبات تعسفية تتضمن ادعاءات باطلة تفتقر إلى أي سند قانوني وتحمل في طياتها أهدافا سياسية الغرض الأساسي منها الإضرار باحتياجات الشعب العراقي ومصالحه الأساسية وتحطيم اقتصاده الوطني والإثراء غير المشروع على حسابه بما يؤدي إلى الإمعان المتعمد في إفقاره وإعاقة حقه في الحياة والتنمية، وهذا يتعارض مع أبسط قواعد القانون الدولي ومبادئ العدالة والإنصاف، وحتى مع قرارات مجلس الأمن الصادرة بهذا الشأن ومن ذلك القرار رقم ٦٨٧ (١٩٩١) الذي أكد، فيما يتعلق بالتعويضات، وجوب أن يؤخذ في الاعتبار احتياجات شعب العراق، وقدرة العراق على الدفع ومراعاة احتياجات الاقتصاد العراقي.

صاحب السيادة:

إن حكومة العراق في الوقت الذي تؤكد فيه عزمها على تنفيذ التزاماتها القانونية في مجال التعويضات بحسن نية، تؤكد أن يكون الوفاء بتلك الالتزامات مستندا إلى أحكام القانون الدولي ومبادئ العدالة. ولذلك فإنها تعبر عن استغرابها الشديد لقبول لجنة الأمم المتحدة للتعويضات للمطالبات المذكورة، وترى أن اتجاه اللجنة هذا يفسح المجال واسعا أمام الكثير من الادعاءات غير القانونية والتعسفية التي تلحق أفدح الأضرار بالشعب العراقي وحقوقه المشروعة.

أرجو تأمين توزيع هذه الرسالة كوثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن. وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام.

(توقيع) محمد سعيد الصحاف
وزير خارجية جمهورية العراق